المهدر فى الاقتصاد المصرى.. كيف وماذا ؟

على خلاف ما يردده البعض من القول إن سببا رئيسيا من أسباب المشكلات الاقتصادية فى مصر يرتبط بفقر الموارد والامكانيات والثروات، فإن جميع الحقائق الثابتة تؤكد تنوع وتعدد العناصر المحورية للقوة المصرية فى ضوء ما تتمتع به مصر من ثروات لاتملكها دول كثيرة متقدمة من ثروات طبيعية وسواحل طويلة ومناطق سياحية وآثار وموارد بشرية وجامعات ومراكز للبحوث المتخصصة فى شتى ميادين العلم والمعرفة، وهو ما يؤكد مشكلة مصر الاقتصادية ليست فى محدودية مواردها ، وإنما فى كيفية إدارة هذه الموارد.

ويوضح **الدكتور نادر رياض مستشار لجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشعب** ضرورة مناقشة قضية المهدر باعتبارها أحد المحددات المهمة للتنمية الاقتصادية ولآثارها الخطيرة على الاقتصاد المصرى والمرتبط بالمهدر من الطاقات والموارد المصرية، الأمر الذى يتعين العمل على مواجهته للارتفاع بمعدلات الإنتاجية وتحقيق التنمية المنشودة. وهو ما يتطلب التفرقة بين الفاقد والمهدر من الموارد والطاقات. فالفاقد هو ما يفقد دونما نستطيع له منعاً مثل الماء والفاقد من بحيرة السد العالى سواء بالتبخير لأعلى أو بالتسرب من باطن البحيرة إلى المياه الجوفية أو من خلال الفالق الإفريقى الذى يمر بالبحيرة. أما المهدر فهو ما يفقد من الطاقات والموارد ويمكن منعه، ومع ذلك لا نمنعه سواء كان سبب عدم المنع يرجع إلى الإهمال أو الغفلة أو الجهل.

يكفى لبيان الأهمية الاقتصادية للمهدر أن نعلم أن الوعاء الاقتصادى اللازم لتحقيق ربح صافى مقداره ألف جنيه لن يقل عن خمسين ألف جنيه، توظف ما بين أصول ثابتة وحق معرفة وتدريب عمالة وتوظيفها وإدارة موارد بشرية وخامات ورأس مال وتوفير مصادر طاقة بصورها المختلفة وإنشاء جهاز بيعى وتسويقى بما يلزمه من تكلفة وجود السلعة ليس فقط فى الأسواق وإنما فى ذهن المستهلك أيضا. أما تحقيق ربح مقداره ألف جنيه عن طريق مواجهة المهدر فإنه لايتكلف أى قيمة مادية، وبالتالى فإن مضاعفة الربح المحقق عن طريق إيقاف نزيف المهدر من الموارد والطاقات هو غاية تعلو الكثير من الأهداف الاقتصادية سواء على مستوى المؤسسة أو على مستوى الدولة.

وتتضح مظاهر الإهدار لأهم الموارد الاقتصادية على المستوى القومى فيما يلى:

(١) الموارد البشرية: وترتبط بظاهرة البطالة بجميع أشكالها وفى مقدمتها البطالة الصريحة وارتفاع نسبة العاطلين من خريجى الجامعات والمعاهد العليا والمتوسطة وهو ما يعنى أن هناك أفرادا قادرين على العمل وراغبين فيه ولكنهم لايجدون عملا، وبذلك يضيع وقتهم سدى، وحيث إن الوقت هو المورد الوحيد الذى لايمكن تخزينه والاحتفاظ به لفترة ما للاستفادة به بعد تلك الفترة، إذ إنه إن لم يستفد به فى الحال لايمكن الاستفادة به أبدا، فإن البطالة الصريحة تمثل إهدارا كبيرا غير منظور ولها تأثير سلبى على الانتاجية القومية. وكذلك البطالة المقنعة، والتى تعنى حصول بعض من العاملين بأعداد غير قليلة على أجور ومرتبات دون أن يضيفوا إلى الإنتاج القومى الإجمالى شيئا بما يعنى إهدار مبالغ كبيرة كان يمكن بطبيعة الحال استخدامها فى تدعيم الاستثمار.. بما يعنى أن البطالة المقنعة تقلل من قدرة الدولة على الاستثمار. إضافة للإهدار المتمثل فى ارتفاع نسبة الأمية فى المجتمع المصرى وآثارها السلبية الحادة لايقلل من ذلك خطورة الاهدار الكبير لحقوق الانسان الاقتصادية وسلبياتها على الصحة العامة خاصة فى نطاق الغذاء والاهمال فى تنقية المياه توفيرا للتكاليف، مع خطورة إهدار المواهب بالتوجه الخاطئ للقبول بالجامعات والمعاهد بنظام لا يتماشى مع مواهب الشباب، الأمر الذى يقضى على الطاقات الإبداعية والقدرات الخلاقة. ويرتبط بذلك المهدر فى استخدام الكوادر العلمية، وبالتالى تواضع الاستفادة من البحوث العلمية وإهدار الكفاءة.

٢. المهدر نتيجة التكدس فى الموانئ: نتيجة لعدم تطوير العمل بالموانئ بما يتماشى مع التطوير العالمى فى تكنولوجيا النقل البحرى والشحن والتفريغ برغم الزيادة المستمرة فى حجم التجارة الخارجية يؤدى إلى تكدس الموانئ بالبضائع وتأخر عمليات الشحن والتفريغ للسفن بالموانئ مما يتسبب فى دفع غرامات تأخير للسفن الأجنبية بالعملات الصعبة بما يمثل إهداراً تراكمياً كبيرا، فضلا عن إهدار الوقت.

د . نادر رياض

٣. المهدر من مياه الشرب: إن الزيادة الهائلة فى المهدر من مياه الشرب التى تبلغ ٧٠٪ تمثل زيادة هائلة مهدرة فى تكاليف عملية تنقية المياه.. يمكن تجنبها لو أننا استطعنا أن نخفض نسبة هذا المهدر إلى درجة مقبولة تتماشى مع المعدلات العالمية «٧ ـ ١٠٪» وذلك بتطبيق المواصفات القياسية على المحلى والمستورد من المحابس والوصلات مع تطبيق شرائح سعرية متدرجة على استهلاك المياه.

٤. المهدر فى استخدام القروض: إن التأخر فى استخدام القروض المتاحة يؤدى إلى إهدار كبير يتمثل فى تجميد أوعية تمويلية متاحة بالبنوك وتحويلها من تمويل ديناميكى فاعل إلى أموال استاتيكية ساكنة، ولاشك فى أن عدم استخدام القروض المتاحة يعتبر فى حد ذاته سببا من أسباب انخفاض حجم إجمالى الاستثمارات السنوية.

٥. المهدر نتيجة لعدم تدوير المواد لإعادة استخدامها أكثر من مرة: إذ أن تجميع العوادم بنظام إعادة تدوير وتصنيع خامات البلاستيك والألومنيوم والزجاج والورق مرة أخرى فى مصانع تنشأ لهذا الغرض، هو أمر تتحقق فائدته المادية بجانب الفوائد الثانوية التى لا تقل أهمية من المحافظة على البيئة ورفع مستوى الوعى البيئى لدى المواطنين والتدخل الايجابى بمنع إتاحة العبوات لاستخدامات الغش التجارى.

٦. الإهدار بسبب عدم صيانة الآلات والمعدات بالقدر الكافى: وذلك بعدم تنفيذ برامج الصيانة الوقائية المخططة، مما يؤدى إلى انخفاض درجة كفاءتها وزيادة أعطالها وكذلك الإهدار بسبب استخدام الآلات ومعدات متهالكة، حيث يؤدى ذلك إلى زيادة نسبة الهوالك فى المواد الخام المستخدمة فى العمليات الإنتاجية وزيادة كمية الطاقة اللازمة لتشغيلها وتدنى درجة جودة المنتجات. إضافة للإهدارات فى الخامات، وهناك إهدار كبير فى الخامات المستخدمة فى مواقع إنتاجية كثيرة بسبب استخدام تكنولوجيا دون المستوى. أو عمالة غير واعية، أو بسبب غيبة الخطط والمعدلات المدروسة، أو بسبب عدم الانضباط.

٧. الإهدار فى الطاقة: هناك مظاهر إهدار متعددة لجميع أنواع الطاقة مثل الإسراف فى استخدامات الطاقة الكهربائية، والطاقة المهدرة من خلال العديد من الآلات ومعدات المصانع نتيجة القصور فى عمليات الصيانة، والطاقة المهدرة من خلال وسائل النقل والمواصلات وإهدار الطاقة الشمسية المتاحة وعدم استغلالها كطاقة نظيفة رخيصة.

٨. المهدر فى استخدام نظام الرى الحالى: لابد من التدخل العاجل لتغيير نظام الرى بالغمر، وذلك بتطبيق نظم الرى الحديثة التى تعمل بالرش أو التنقيط، إذ أنه لم يعد مقبولا الا نستغل ما حبته بنا الطبيعة من ماء وفير فى استصلاح كل ما يمكن زراعته من أراض نملك كل أدواته بما فى ذلك الأيدى العاملة الوفيرة وهو أمر نادر فى كثير من الدول المجاورة.

٩. الإهدار فى عدم الحفاظ على البيئة: هناك مظاهر إهدار متعددة فى عدم الحفاظ على البيئة وموارادها فى الوقت الذى يتفانى فيه العالم فى الحفاظ عليها وعلى مواردها، والأمر ليس بخاف أن تكلفة رفع الضرر تفوق بمراحل شاسعة تكلفة منع حدوث الضرر.

١٠. الإهدار فى استخدام الوحدات السكنية: هناك العديد من المساكن التى يتم بناؤها وتظل شاغرة لسنين طويلة فى وقت تعانى فيه البلاد أزمة إسكان طاحنة وهو أمر يمكن للدولة أن يكون لها فيه قول إيجابى يحرك الأحداث، وذلك إذا نشأت آلية مصرفية تشرف تمويليا على حركة الإنشاء والتشييد من جانب وحركة التملك وإعادة البيع لمالك جديد من جانب آخر، وذلك عن طريق تحريك أسعار الفائدة على القروض خفضا ورفعا مما ينشئ مصلحة فى اتجاه دون آخر يحفز على حركة الإنشاء أو حركة التملك بما يمنع من تجاوز التكدس لقيمة تهدد بحدوث حالة ركود بين الملاك والمستأجرين.

١١. عدم استغلال الطاقة المتاحة فى نقل البضائع بالسكك الحديدية: إن وجود مرفق السكك الحديدية فى مصر يعتبر ميزة استراتيجية كبيرة لا تتوافر لدول الشرق الأوسط، ويكفى أن نذكر أن سكك حديد مصر هى ثانى أقدم مرفق للسكك الحديدية فى العالم خارج أوروبا بعد الهند، ورغم أنه يعمل بكفاءة فى نقل الركاب إلا أن أداءه فى مجال نقل البضائع يتخلف كثيرا عن الدور الذى يستطيع أن يؤديه فى ضوء إمكاناته المتاحة، فإذا علمنا أن ما تملكه السكك الحديدية من خطوط تغطى ٩٠٪ من مدن مصر وما يستتبع ذلك من وجود مخازن ومرافق وأحواش تغطى تلك المناطق، وكذا جهاز إدارى تتحمل الدولة تكلفته قادر على تسلم وتسليم البضائع والطرود والسلع، وكذا تحصيل قيمتها لحساب جهة الشحن لأدركنا حجم الإهدار الحادث فى استغلال امكانات هذا المرفق المهم، خاصة فى مواجهة الاهدار المستمر بسبب عدم انسياب المرور لوسائل النقل والمواصلات البديلة وسوء حالة الجانب الأكبر منها.

١٢. الإهدار الضخم فى السلع الزراعية: الذى يتمثل فى جميع حلقات ومراحل تجميع المحاصيل والحصاد والتعبئة والتخزين والنقل والتوزيع.

ويؤكد **الدكتور نادر رياض** رئيس مجلس الأعمال المصرى الألمانى أنه فى مواجهة حلقات المهدر المتسعة على نطاق جميع قطاعات الاقتصاد المصرى فإنه بات من الضرورى الاسراع بتبنى مجموعة أو حزمة متكاملة من السياسات والخطط والبرامج التى تضمن مشاركة كل مؤسسات المجتمع وقطاعاته فى صنعها وتنفيذها باعتبارها مسئولية جماعية ومشتركة وهو ما يستوجب الاهتمام بالانسان المصرى باعتباره العنصر الحاكم لكل مظاهر الاهدار الذى يتأثر بها ولابديل عن توفير منظومة العلاج من خلال الاجراءات والسياسات العلمية الحديثة لعلاج كافة المشكلات المحورية المشار إليها كمظاهر محددة للاهدار الواسع النطاق وأن يتم استكمال تحديد جميع صور الاهدار على المستوى القومى وعلى المستوى القطاعى، وكذلك على مستوى المنشآت والشركات والمشروعات العامة والخاصة والفردية مع النظر فى التعديلات القانونية والاجرائية اللازمة لضمان مساندة الحلول الفاعلة للقضايا الحاكمة وفى مقدمتها الحفاظ على البيئة ووقف التسابق المحموم الذى يشارك فيه الكثيرون ويتسبب فى تلويث النيل وتسمم مياهه لخطورته الضخمة على الأوضاع الانسانية والمعيشية والصحية والبيئية لمصر، مع وضع أولوية أولى لمواجهة البطالة بجميع صورها وأشكالها باعتبارها القضية الأهم أمس واليوم وغدا؟!